

الديموقراطية في فكر أرسطو السياسي

ولاء توفيق فرح

كلية الآداب - جامعة القاهرة

ربما تعد قراءة فكر أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) السياسي المدخل الأمثل لفهم بدايات التفكير المنهجي في موضوعات الديموقراطية والدولة والحكم على حد سواء، ومن المعروف أن مفهوم دولة المدينة ينطوي في آن واحد على معنى المجتمع والدولة، وأن هذا يعني أن التجمع في مكان معين لمدة طويلة، قد ينشأ عنه نظام من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ؛ وتقنين هذا النظام وجعله في خدمة أهل المدينة، هي مهمة الهيئة التي تسمى الدولة^(١). فقد خلق الفكر اليوناني فكرة المواطنة من خلال دولة المدينة، التي اعتبرها أرسطو مجتمعاً للمواطنين، فالدولة عند أرسطو ضرورة طبيعية، تتحقق بواسطتها قيم المواطنة داخل المدينة، فغايتها في نهاية المطاف هي الحياة الفاضلة أي سعادة المواطن من خلال العيش الرغيد الفاضل في ظل المصلحة العامة^(٢). يتوصل أرسطو لقول أن الدولة هي تنظيم نوع من الحياة للمواطنين، والمدينة هي مجتمع الأحرار وليس المواطنين فقط، فالمواطنون هم من يشاركون في الحياة السياسية ، في حين لا يشارك الأحرار فيها حيث يوجد المواطنون والأجانب و العبيد، ولا تتحدد صورة المواطن الأثيني إلا بتواجد الأجنبي والعبد، كعنصرين اجتماعيين أساسيين في تحديد مقومات المواطنة. فالمواطن هو من يقوم بممارسة السلطة السياسية والمشاركة فيها بشكل مباشر، فهو ساكن المدينة المتفرغ للشأن السياسي العمومي، أما طبقه العبيد وكذلك الأفراد الذين لم يصلوا إلى درجة المواطنة، فلم يكن لهم حق المشاركة في الحياة السياسية للمدينة. فقد أكد أرسطو على

أن مهمة المواطن^(٣) الصالح هي حماية الدولة من خلال مشاركته في السلطة والقضاء^(٤) .

كانت المشكلة الكبرى في الديموقراطية الأثينية تكمن في مفهوم المواطنة نفسه. فالعبيد الذين كانوا يشكلون الأكثرية الساحقة من سكان أثينا لم يكونوا يعدون من المواطنين ، بل لم يكونوا يتمتعون بأية حقوق سياسية أو مدنية. كما أن فكرة الحرية التي هي مركزية في الفكر الاجتماعي اليوناني، كانت مقتصرة على اليوناني الحر، بل كانت الحرية هي التي تميز بين اليوناني و"البربري" - فقد كان يعد بربرياً كل من لم يكن يونانياً. بل والأكثر من ذلك يؤكد أرسطو على أنه - في العصور السابقة - كان الحرفيون لا يندرجون في مفهوم المواطنة ، وذلك لالتزام هؤلاء الحرفيين بمهام ضرورية ، وبالتالي ليس لديهم وقت لتكريسه للعمل السياسي، وأن السبب في استبعادهم من مناصب السلطة ليس كونهم فقراء ، حيث من الممكن أن يكون هؤلاء الحرفيون أغنياء، وهذا خلاف ما فعله كليستينيس * Κλεισθηνής الذي دمج العديد من العبيد والغرباء في أثينا إلي جمهور المواطنين بعد أن أقام فيها حكماً ديموقراطياً (شعبياً) وطرد الطغاة ، ففي عصر أرسطو أصبح العبيد القدامى مواطنين ، وقد أكد أرسطو على أن المواطن الصالح لا يجب أن يتعلم هذه الأعمال اليدوية^(٥) .

لقد ساوي أرسطو بين الحرفيين والعبيد ، ففي حين يخدم الأول المجتمع يخدم الثاني فرداً واحداً^(٦) ، كما استتني أرسطو من المواطنة الكاملة الأطفال من الرجال الأجانب وكذلك المرأة حيث كان يشير إليها بكلمة "المواطنة الأنثى" (Politics 1278a28)، فإنهم مواطنون محكومون فقط ولا يشاركون في السلطة، وإن كانوا يختلفون كليةً عن غير المواطنين^(٧) .

فضيلة المواطن عند أرسطو هي الاشتراك في المواطنة لتحقيق مصلحة عامة ، فكما نقول إن البحارة متباينون في مهامهم : فهذا مدير لدفة السفينة وذاك قائم على حركات مقدمتها وغيره قد نال لقباً آخر يدل على مهنته، ومن ثم يتضح أن السبب الأساسي لوظيفة كل منهم هو العلة الخاصة لفضيلته، كما أن هناك سبباً عاماً يلائم كيان الجميع، لأن سلامة الإبحار هي عملهم أجمعين، إذ كل منهم يتوق إليها ويلتمسها. فشأنهم في ذلك شأن المواطنين، فسلامة هؤلاء على اختلاف طبقاتهم هي من مفاعيل اشتراكهم. وما النظام السياسي سوى شركة. ولذا يجب أن تهدف فضيلة المواطن إلى النظام السياسي. وما دام الأمر منوطاً بالنظام السياسي، فإن كل مواطن يقوم بوظيفة ضرورية للآخرين، فلا أقل من أن يتقن كل مواطن عمله ويقوم بما أوكل إليه حتى تكون الدولة فاضلة بفضائل مواطنيها. والمواطن الجدير بالاعتبار هو من يحسن الرئاسة والخضوع، حيث كان أفراد الدولة يتولون أحكامها بالتناوب ؛ ومن لا يتعلم احترام القوانين والتزامها لا سبيل إلى أن يحسن الرئاسة. فالطاعة والرئاسة فضيلتان سياسيتان يحسن جميع المواطنين تعلمهما، و قوامهما العفة والعدل والفظنة، وهذه الأخيرة هي فضيلة الرؤساء خاصة (٨) .

الأنظمة السياسية الحاكمة

يؤكد أرسطو على أن المصلحة العامة هي معيار السياسة . فالدساتير السليمة أو الطبيعية هي التي تُمارس فيها السلطة بغية تحقيق هذه المصلحة العامة. والدساتير غير السليمة أو المنحرفة هي التي تُمارس فيها السلطة بهدف خدمة المصلحة الخاصة لمن يتولاها. ونظراً لأن هذه السلطة ،هي بالضرورة، بيد رجل واحد أو أقلية أو جماهير المواطنين فإنه يمكن تمييز ثلاثة أشكال سليمة للأنظمة الحاكمة هي: الملكية (βασιλείας)، والأرستقراطية (ἀριστοκρατία)^(٩) والجمهورية (πολιτεία)،

وثلاثة أشكال منحرفة هي: الطغيان (τυραννις) والأوليغارخية (ὀλιγαρχία)^(١٠) والديموقراطية (δημοκρατία)^(١١). إنَّ حُكم الفرد الواحد إذا مورس بطريقة نزيهة، ومن أجل المصلحة العامّة، سُمّي ملكية وإذا مورس بهدف خدمة المصلحة الخاصّة للحاكم الفرد سُمّي طغياناً. وحكم البعض أو الأقلية، إذا مورس بغية تحقيق المصلحة العامّة، وبواسطة الأفضل ووفق الفضيلة، سُمّي أرسقراطية، لكن إذا مورس بواسطة الأغنياء والميسورين سُمّي أوليغارخية، واعتبر شكلاً غير سليم ومنحرفاً ، وحكم الأكثرية إذا كان لخدمة المصلحة العامّة سُمّي جمهورية. أمّا حكم الأكثرية - عملياً الفقراء والمعسرين- الذي يستهدف خدمة مصلحة الفقراء فقط ، فيسمّى ديموقراطية، ويعتبر شكلاً غير سليم ومنحرفاً . وهكذا فإنّ الديموقراطية والأوليغارخية والطغيان تعتبر ثلاثة أشكال للحكم لا يسعى أيّ منها لتحقيق المنفعة العامّة^(١٢).

يعترف أرسطو بأن نظام الديموقراطية ليس أمثل الأنظمة السياسية، لكنه أقل الأنظمة الفاسدة فساداً. إلّا أنّ الفكر الدقيق لأرسطو ألهمه القيام، من جهة أخرى، بعملية ضبط لتعريفه للديموقراطية، أي حكم الأغلبية، القائم على أساس العدد. صحيح أنّ الأغنياء هم عادة الأقلية، وأنّ الفقراء هم عادة الأكثرية، لكنّ هذا الأمر ليس إلّا حادثاً طارئاً، لأنه يمكن الافتراض بأنّ الأغنياء يشكّلون الأكثرية، وأنّ الفقراء يكونون الأقلية . فهل يؤمن أرسطو في هذه الحالة بأنّ الأغلبية الغنية هي الحاكمة طبقاً للديموقراطية ؟ بالطبع لا ، حيث إنّ جوهر التمييز يكمن في أنّ الذين يتولّون السلطة في حكم الأوليغارخية هم الأغنياء، وأنّ الذين يتولّونها في الديموقراطية هم الفقراء : فالفقر والغنى يكونان إذن الفرق الحقيقيّ المميز للأوليغارخية وللديموقراطية^(١٣) ، فالأسماء التي أطلقت على هذه الأنظمة أي الأوليغارخية (حكم الأقلية) والديموقراطية (حكم الأغلبية) تبدو مخادعة في هذا النطاق . فالصفة

المشتقة منها كلمة اوليجارخية تعني "قليل" ، كما أن أرسطو - في
الفقرة التالية - استخدم كلمة $\pi\lambda\eta\theta\omicron\varsigma, \epsilon\omicron\varsigma, \tau\acute{o}$ للإشارة إلى الجمهور، ولم يستخدم
كلمة $\acute{o} \delta\eta\mu\omicron\varsigma$ وكأنه كان يستخدم كلمة $\acute{o} \delta\eta\mu\omicron\varsigma$ للإشارة إلى الفقراء فقط. (١٤)

$\acute{o}\lambda\iota\gamma\alpha\rho\chi\acute{\iota}\alpha \delta' \acute{o}\tau\alpha\upsilon\tau\omicron\iota \acute{\omega}\sigma\iota \kappa\acute{\upsilon}\rho\iota\omicron\iota \tau\eta\varsigma \pi\omicron\lambda\iota\tau\epsilon\acute{\iota}\alpha\varsigma \omicron\acute{\iota} \tau\acute{\alpha}\varsigma \omicron\upsilon\sigma\acute{\iota}\alpha\varsigma \acute{\epsilon}\chi\omicron\upsilon\tau\epsilon\varsigma,$
 $\delta\eta\mu\omicron\kappa\rho\alpha\tau\acute{\iota}\alpha$
 $\delta\grave{\epsilon} \tau\omicron\upsilon\acute{\nu}\alpha\upsilon\tau\acute{\iota}\omicron\iota\omicron\upsilon \acute{o}\tau\alpha\upsilon\tau\omicron\iota \omicron\acute{\iota} \mu\grave{\eta} \kappa\epsilon\kappa\tau\eta\mu\acute{\epsilon}\nu\omicron\iota \pi\lambda\eta\theta\omicron\varsigma \omicron\upsilon\sigma\acute{\iota}\alpha\varsigma \acute{\alpha}\lambda\lambda'$
 $\acute{\alpha}\tau\tau\omicron\rho\omicron\iota.$ (١٥)

ويقوم حكم الأقلية عندما يتقلد زمام السياسة أصحاب الثروات،
وتقوم الديمقراطية بعكس ذلك، عندما يتقلد زمام السياسة الفقراء، لا من
حصدوا ثروة وافرة (*).

يؤكد أرسطو على أنه من الإنصاف داخل الدولة ألا يمتلك الفقراء بأي حالٍ من
الأحوال سلطة تفوق سلطة الأغنياء، وألا يكونوا السادة الوحيديين، وربما يكون ذلك هو
ما دفع أرسطو أن يجعل الديمقراطية ضمن الأنظمة السيئة، حيث يرى أنه من
الأفضل أن يكون جميع المواطنين سادة نسبة إلى عددهم. تلك هي الشروط اللازمة
كي تكفل الدولة فعلياً المساواة والحرية. (١٦) فقد جعل أرسطو حكم الديمقراطية هو
أفضل الأنظمة السيئة.

$\eta \delta\iota\acute{\alpha} \pi\omicron\lambda\lambda\eta\eta\upsilon \acute{\upsilon}\pi\epsilon\rho\omicron\chi\eta\eta\upsilon \epsilon\acute{\iota}\nu\alpha\iota \tau\eta\eta\upsilon \tau\omicron\upsilon \beta\alpha\sigma\iota\lambda\epsilon\acute{\upsilon}\omicron\upsilon\tau\omicron\varsigma \acute{\omega}\sigma\tau\epsilon \tau\eta\eta\upsilon$
 $\tau\upsilon\rho\alpha\upsilon\eta\eta\acute{\iota}\delta\alpha \chi\epsilon\acute{\iota}\rho\iota\sigma\tau\eta\eta\upsilon \omicron\upsilon\sigma\alpha\upsilon\eta \pi\lambda\epsilon\acute{\iota}\sigma\tau\omicron\upsilon\eta \acute{\alpha}\pi\acute{\epsilon}\chi\epsilon\iota\upsilon \pi\omicron\lambda\iota\tau\epsilon\acute{\iota}\alpha\varsigma, \delta\epsilon\acute{\upsilon}\tau\epsilon\rho\omicron\upsilon\eta \delta\acute{\epsilon}$
 $\tau\eta\eta\upsilon \acute{o}\lambda\iota\gamma\alpha\rho\chi\acute{\iota}\alpha\upsilon (\eta \gamma\acute{\alpha}\rho \acute{\alpha}\rho\iota\sigma\tau\omicron\kappa\rho\alpha\tau\acute{\iota}\alpha \delta\acute{\iota}\acute{\epsilon}\sigma\tau\eta\kappa\epsilon\upsilon\eta \acute{\alpha}\pi\omicron\delta\omicron \tau\acute{\alpha}\upsilon\tau\eta\varsigma \pi\omicron\lambda\upsilon \tau\eta\varsigma$
 $\pi\omicron\lambda\iota\tau\epsilon\acute{\iota}\alpha\varsigma), \mu\epsilon\tau\rho\iota\omega\tau\acute{\alpha}\tau\eta\eta\upsilon \delta\acute{\epsilon} \tau\eta\eta\upsilon \delta\eta\mu\omicron\kappa\rho\alpha\tau\acute{\iota}\alpha\upsilon.$ (١٧)

ومن ثم ، فحكم الطغاة يبتعد عن السياسة (الفضلى) أقصى البعد ، لكونه
أسوء الانحرافات السياسية. ويليه في الابتعاد عن السياسة (الفضلى) حكم

الأقلية ، لأن حكم الأعيان يختلف عن هذا الحكم الأخير اختلافاً كبيراً. وأكثر الانحرافات السياسية) اعتدالاً هو الديموقراطية .

حدد أرسطو ملامح ديموقراطية أثينا ، جاعلا الحرية أهم مرتكزاتها مشترطاً فضيلة الالتزام بها أن تحكم وأن تُحكم بالتناوب ملامساً فكرة الحرية بالعدالة ، ومؤسسا لعدد من المميزات العامة والتي تضمن عدم تمركز السلطة ونشوء دكتاتورية وفق مساواة سياسية صارمة كسيادة القانون والحرية والمساواة والعدل بين المواطنين وهي عنده السبيل الأهم لبلوغ الغايات التي من أجلها تقوم الدولة. (١٨) وليست فكرة الحرية وحدها فنجدده يقول:

Ὑπόθεσις μὲν οὖν τῆς δημοκρατικῆς πολιτείας ἐλευθερία (τοῦτο γὰρ λέγειν εἰώθασιν, ὡς ἐν μόνῃ τῇ πολιτείᾳ ταύτῃ μετέχοντας ἐλευθερίας· τούτου γὰρ στοχάζεσθαί φασι πᾶσαν δημοκρατίαν)· ἐλευθερίας δὲ ἐν μὲν τὸ ἐν μέρει ἄρχεσθαι καὶ ἄρχειν. καὶ γὰρ τὸ δίκαιον τὸ δημοτικὸν τὸ ἴσον ἔχειν ἐστὶ κατὰ ἀριθμὸν ἀλλὰ μὴ κατ' ἀξίαν, τούτου δ' ὄντος τοῦ δικαίου τὸ πλῆθος ἀναγκαῖον εἶναι κύριον, καὶ ὃ τι ἂν δόξη τοῖς πλείοσι, τοῦτ' εἶναι τέλος καὶ τοῦτ' εἶναι τὸ δίκαιον· φασι γὰρ δεῖν ἴσον ἔχειν ἕκαστον τῶν πολιτῶν. (١٩)

هدف السياسة الشعبية أذن هو الحرية : أذ اعتادوا أن يرددوا هذا كأنما لا ينال المواطنون حظاً من الحرية إلا في هذه السياسة وحدها ، فهم يدعون، أن كل حكم شعبي ، إنما يسعى إلى ذاك الهدف، والعلامة الأولى للحرية هي الخضوع للرئاسة بالتناوب . لأن العدل الشعبي هو إحرار المساواة من باب العد والإحصاء لا من باب الاستحقاق.

إن العدالة بالمعنى السياسي للكلمة تدل علي علاقة الدولة بمواطنيها، ولا تتحقق العدالة في هذا الإطار إلا إذا كان جميع المواطنين يتمتعون بنمط عيش مشترك يلبي حاجاتهم الأساسية، ويوفر لهم إمكانية الاستقلال الذاتي والحرية والمساواة

في جميع مجالات الحياة الاجتماعية. ما دام كل مواطن حر يتمتع بنفس الحقوق والواجبات، فالعدالة في الديمقراطية هي المساواة . ولما كانت وظيفة القوانين والتشريعات هي التمييز بين العدل والجور، فإنه لا يمكن الحديث عن العدالة السياسية في مجتمع لا تخضع فيه العلاقات بين الأفراد للقوانين؛ فما وجدت القوانين في الواقع إلا بسبب قابلية الإنسان لأن يكون عادلاً أو جائراً، بل إن طبيعته الأنانية، وميله إلى التمرکز حول الذات يؤهلانه لأن يكون أكثر ميلاً إلى الظلم منه إلى العدل، وخاصة إذا تمركزت السلطة بين يديه وتوفرت له أسباب القوة. ولهذا السبب يكون نظام الحكم الفردي أكثر الأنظمة السياسية ظلماً وجوراً وفساداً؛ لأن الحاكم المستبد يجعل مصلحة الأنانية فوق مصلحة الأمة أو الوطن. ولذلك يقال بأن القانون هو الحاكم الفعلي في الدولة العادلة، ويقتصر دور القادة فيها على تطبيق القوانين وتحقيق العدالة ولو على أنفسهم. وهذه هي الدولة المثالية ، تلك الدولة التي يظللها القانون، فالقانون في أية دولة صالحة يجب أن يكون هو السيد الأعلى ، وليس أي شخص كائناً من كان. وللحكم القانوني من وجهة نظر أرسطو عنصران أساسيان : أولاً يهدف للمصالح العام ، ثانياً تدار الحكومة فيه بمقتضى قوانين تنظيمية عامة وليس تبعاً لأهواء الحاكم الشخصية. وبالتالي فإن الغايات التي توجد من أجلها الدولة ، هي : تحقيق المثل العليا ، سيادة القانون، الحرية، المساواة، والتقدم الإنساني.^(٢٠). فالدولة إذن بنظر أرسطو هي دولة القانون وهو الخيار الذي قرره بحزم، حيث أنحاز لصالح الحكم القانوني(الدستوري) وقرر أن القانون يجب أن يكون هو السيد الأعلى في أي دولة وليس الفرد كائناً من كان.^(٢١) لأن القانون يبقى ويمكن تطبيقه وإن بدرجات متفاوتة. هكذا حسم أرسطو مسألة ما هو الأفضل، هل دولة الرئيس الفاضل أم دولة القانون العادل. أكد أرسطو على أن فكرة الأغلبية القائمة عليها الديمقراطية تمثل أهم ميزاتها ، علي أساس أنه في الجماعة يكمل الأفراد نواقص بعضهم وبذلك تتعدد

الفضائل، مثلما أن المآدب التي يعدها الكثيرون تكون أفضل من التي يعدها شخص واحد، فحكم الفرد الواحد عرضة لأن يخضع للغضب والعواطف^(٢٢). في حين أنه يصعب جداً أن يُحمل الجمع على الغضب في أن واحد ، وأن يخطئوا التصرف كلهم معاً.

ولكن هذا يبدو صحيحاً في حال تمييز الأفراد بالصفات والفضائل السياسية، فغير الأطباء، مهما زاد عددهم لا يدركون المعرفة الطبية التي يمتلكها طبيب واحد، لذلك نجد أرسطو قد انتابه بعض الشك حيال هذه الحجة . فبعد أن عرض حجته، أنكر إمكانية الوثوق في العديد من الذين يشاركون في هذا النوع من الحكم ، فأعطاه أعلى المناصب لغير المؤهلين لا تؤمن عاقبته، فقد يسيئون التصرف في مهامهم، لذلك من الممكن أن يسمح لهم بالمشاركة في أشكال أخرى من العمل السياسي مثل انتخاب الحكام، ومن الضروري عدم إقصاءهم تماماً من العمل السياسي حتى لا تمتلئ الدولة بالمواطنين الناقمين، لذلك نجد أن سولون^(٢٣) (Σόλων) (٦٣٨ ق.م - ٥٥٨ ق.م) مؤسس الديمقراطية الأثينية وبعض المشرعين الآخرين قد أعطوا لهؤلاء الأحرار حق انتخاب الحكام^(٢٤) .

تكمن الخطورة إذا أصبح الحكم والقرار بيد من لا يعرف أن يحكم، وبيد من لا يملك الفضائل السياسية، أي غير المؤهلين، هذا بالإضافة إلى أنه من الناحية الأخلاقية أصبح للعامة صلاحيات تفوق صلاحيات عليية القوم لأنهم سيقومون باختيار من الذي يشغل المناصب العليا في الحكم، أي ستكون لهم الكلمة الأخيرة على المؤهلين سياسياً في المجتمع، والأكثر خطورة من ذلك أن ميولهم ستكون نحو من يخدم مصالح العامة والفقراء بصرف النظر عن المصلحة العامة للبلاد . وإن كان هذا النظام من جانب آخر يقلل من حدوث صدامات بين الأغنياء والفقراء في الدولة،

حيث سيتولى الأغنياء المناصب السياسية، وسيتولى الفقراء الأحرار فحص ما يقوم به هؤلاء الأغنياء من أعمال، وهذا يمثل أفضل شكل من أشكال الممارسة الديمقراطية. لكنه ليس أفضل النظم السياسية على الإطلاق، حيث كيف لمثل هذا النظام أن يكون أفضل وأكثر عدالة من نظام يحكم فيه من هو أكثر المواطنين فضيلة، وسيحكم من أجل الصالح العام للدولة وليس لمصلحة فئة من الشعب. فمن يملك الصفات الأخلاقية هو من يحق له أن يحكم بصرف النظر عن العدد أو القوة أو المال، كما أن المدينة لا تستقيم بدون أطرافها من الأثرياء والنبلاء والأحرار مجتمعين معاً^(٢٥).

- وقد قام أرسطو بعرض أهم النقاط المميزة للدستور الديمقراطي مؤكداً على ضرورة :
- ١- أن ينتخب الجميع السلطات من كل الطبقات .
 - ٢- أن يحكم كل فرد علي الجميع بالتناوب، وأن يُقترح أما على كل السلطات وأما على ما لا يحتاج منها إلى خبرة.
 - ٣- أن لا يُعين شخص واحد مرتين عين السلطة إلا نادراً باستثناء السلطات التي تمنح أبا ن الحرب.
 - ٤- أن تدوم ولاية السلطات أو ما تيسر منها مدة وجيزة .
 - ٥- أن يتخذ القضاة من كل الطبقات، وأن ينظروا في كل القضايا، أو في أعظمها وأخطرها شأناً.
 - ٦- أن يكون مجلس الأمة مشرفاً على كل الشؤون أو على أخطرها، وأن لا تبت سلطة ما في أمر من الأمور الكبرى بتأ حاسماً، أو أن تبت بتأ حاسماً في قسط زهيد جداً من تلك الأمور .
 - ٧- أن يتحمل مجلس الأمة الدفع لكل الخدمات في الحكومة، ولكل الوظائف التي تمارس السلطة .

٨- عدم التمييز بين المواطنين على أساس الأصل أو الفقر أو ممارسة المهن البسيطة، وهذه هي العدالة كما يراها الديموقراطيون، أي أن كل المواطنين على نفس الدرجة من المساواة بصرف النظر عن اختلافاتهم الاجتماعية، لأنهم جميعا مواطنون أحرار (٢٦)

ولكي يطور الديموقراطيون النظام الديموقراطي، قد اتبعوا بعض الوسائل التشريعية منها : أن يُمنح راتب للفقراء لحضورهم مجالس الأمة ولمساهماتهم في القضاء، ولا تُفرض غرامة ما على الأغنياء إن امتنعوا عن هذه المجالس وتغيبوا عن جلسات القضاء ، لكن هذه الاجراءات تجعل الإشراف على الأمور السياسية في يد الفقراء فقط، أما في أحكام الأقلية فأنهم يغرمون الأغنياء أن لم يحضروا جلسات القضاء، ولا يجزون الفقراء أن اشتركوا فيها، وذلك لجعل السلطة بيد المؤهلين للحكم. (٢٧) والافضل هو تعيين راتباً للفقراء وغرامة للأغنياء، وهكذا يشترك الجميع في السياسة، وأما على ذلك النحو فلا يشرف على السياسة إلا فريق دون فريق.

من مظاهر الحكم شعبي (الديموقراطي) عند الاسبرطيين، على سبيل المثال، أن يتلقى أطفالهم من الفقراء والأغنياء نفس القدر من التعليم والتربية، ونفس الأمر للبالغين، كما يتلقى الشباب نفس المعاملة في المأكل والملبس. إذ ما من علامة مميزة بين الغني والفقير. وفيما يخص السلطات، فإن الشعب الاسبرطي ينتخب الشيوخ، ويشترك في سلطة الرقابة (٢٨).

ὅπερ συμβαίνει περὶ τὴν Λακεδαιμονίων πολιτείαν. πολλοὶ γὰρ ἐγχειροῦσι λέγειν ὡς δημοκρατίας οὕσης διὰ τὸ δημοκρατικὰ πολλὰ τὴν τάξιν ἔχειν, οἷον πρῶτον τὸ περὶ τὴν τροφήν τῶν παιδῶν (ὁμοίως γὰρ οἱ τῶν πλουσίων τρέφονται τοῖς τῶν πενήτων, καὶ παιδεύονται τὸν τρόπον τοῦτον ὃν ἂν δύναιτο καὶ τῶν πενήτων οἱ παῖδες), ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῆς ἐχομένης ἡλικίας, καὶ ὅταν ἄνδρες γένωνται, τὸν αὐτὸν τρόπον (οὐθὲν γὰρ διάδηλος ὁ πλούσιος καὶ ὁ πένης οὕτω) τὰ περὶ τὴν τροφήν ταῦτα πᾶσιν ἐν τοῖς συσσιτίοις, καὶ τὴν ἐσθῆτα οἱ πλούσιοι

τοιαύτην οἶαν ἂν τις παρασκευάσαι δύναίτο καὶ τῶν πενήτων ὀσισοῦν· ἔτι τὸ δύο τὰς μεγίστας ἀρχὰς τὴν μὲν αἰρεῖσθαι τὸν δῆμον, τῆς δὲ μετέχειν (τοὺς μὲν γὰρ γέροντας αἰροῦνται, τῆς δ' ἐφορείας μετέχουσιν).^(٢٩)

وذلك عين ما وقع لسياسة الاسبرطييين. إذ أن كثيرين يحاولون أن يبرهنوا أنها حكم شعبي، لأن دستورها ينطوي على قوانين كثيرة شعبية، نظير القانون المتعلق أولاً بغذاء الأحداث. فهم يقوتون صغار الأغنياء كما يقوتون صغار الفقراء. ويهذبونهم كما يستطيع الفقراء أن يهذبوا ويتقفوا أولادهم ، ويتبع هذا المنهاج نفسه في العمر الذي يلي الحداثة. وعندما يمسي الشباب رجالاً، يعاملون نفس المعاملة . إذ ما من علامة مميزة بين الغني والفقير. فهكذا ألوان الطعام واحدة للجميع، في موآندهم العامة. وملبس الأغنياء هو علي نحو (من البساطة) يتيح لأي فقير من الفقراء أن يبتاع مثله، ويحاولون أيضاً أن يثبتوا أن هذه السياسة حكم شعبي ، لأن الشعب ينتخب أعضاء إحدى السلطتين اللتين هما أعظم السلطات عندهم ، ويشترك في السلطة الأخرى : فهو يختار الشيوخ ، ويشترك في سلطة الرقابة .

أنماط الديمقراطية(الحكم الشعبي):

أكد أرسطو على تنوع الأحكام الشعبية(الديموقراطية) ، وهذا التنوع يرجع إلي سببين ، اولهما : تباين طبقات الشعب، فمنهم من يعمل بالزراعة والفلاحة، ومنهم من ينصرف إلى الصناعة، والسبب الثاني هو اختلاف المبادئ الشعبية. وعلى المشرع أن يعرف هذه الاختلافات، حتى يتمكن من تقويم ذلك الحكم، وذلك لأنه ليس من المفيد

تطبيق القوانين نفسها على كافة الأنظمة دون تمييز بين الاختلافات الجوهرية بين الأنظمة(٣٠).

تحدث أرسطو عن خمسة أنواع للديموقراطية (الأحكام الشعبية) وهي :

- ١- يقوم النوع الأول على المساواة بين المواطنين جميعاً ، بحيث لا يكون للفقراء سلطة اكبر من سلطة الأغنياء، وأن لا يتولى احد الفريقين السلطة العليا، بل أن يتمثل كلاهما في السلطة.
 - ٢- يعتمد النوع الثاني علي توزيع ضرائب السلطة على الدخل، فالذي أحرز ذلك الدخل يجب أن يتاح له حق الاشتراك في السلطة، أما الذي فقد دخله الزهيد فيجب أن لا يتاح له ذلك الحق.
 - ٣- في النوع الثالث يشترك في السلطة كل المواطنين الذين لا جدال عليهم في أصولهم العائلية، على أن تكون السلطة العليا للقانون.
 - ٤- في النوع الرابع يشترك الكل بصفة مطلقة في السلطة طالما أنهم مواطنون، حتى لو اكتسبوا المواطنة من خلال الثورات، على أن تكون السلطة العليا للقانون.
 - ٥- هو نفس النوع الرابع من الأحكام الشعبية، إلا أن السلطة العليا لمراسيم الشعب وليس للقانون . يؤكد أرسطو على أن مؤسسي النوع الأخير هم الغوغاء، مضللي الشعب، وأكد أيضا على أن هذا النظام لا ينشأ في السياسات التي يُحكم فيها طبقا للقانون، حيث فيه يكون للشعب اليد العليا في اتخاذ القرار وليس للقانون. وربما يكون هذا النوع هو الذي ادخله كليستينيس ، حيث إنه أعطي المواطنة للأجانب المقيمين والعبيد أيضا، حتى يزيد من رقعة الديموقراطية في أثينا(٣١).
- في أماكن أخرى من عمله " السياسة " تحدث أرسطو عن أربعة أنماط فقط من الديموقراطية (الحكم الشعبي) وهي :

١- عندما يشرف على السياسة طبقة الفلاحين ، الذين نظرا لانشغالهم بأعمالهم لا يعتقدون إلا الاجتماعات الضرورية ، مما يتيح للطبقات الأخرى المساهمة في السياسة، عندما يحصلون على الدخل الذي يقتضيه القانون .

٢- في هذا النوع يتاح المساهمة في السياسة لكل الذين لم يقترفوا جريمة . لكن لا يشترك إلا الذين تسمح لهم ثرواتهم بالتفرغ للشئون العامة

٣- يشترط في هذا النوع للاشتراك في السياسة، الحرية فقط وتتأط السلطة العليا بالقانون.

٤- ينشأ هذا النوع بسبب زيادة أعداد السكان بالنسبة لما كانت عليه الدولة من قبل في ظل توافر الموارد العامة، فيشارك الجميع في السياسة لتفرغهم، إذ ينال الفقراء أنفسهم راتبا رسميا، فهم لديهم وقت فراغ، في حين تعوق الشئون الخاصة للأغنياء عن الاشتراك في مجالس الشعب وجلسات القضاء، وهكذا يكون الفقراء هم المشرفين على سياسة البلاد، وليس القانون(٣٢).

يؤكد أرسطو على أن أفضل الأحكام الشعبية (الديموقراطية)الأربعة هو أولها، فهو أعرقها وأقدمها، حيث يعمل أفراده بالزراعة والفلاحة أو رعاية القطعان، ويتميز هؤلاء بانكبابهم على العمل لضيق ذات اليد، حيث لايتوفر لديهم وقت للانشغال بالسياسة، فهم يفضلون العمل أكثر من السياسة والسيادة، لأن المناصب لا تأتي بالمال الوفير. ففي هذا النوع يهتم الفقراء بالعمل في حين يهتم الأغنياء بالمناصب بصرف النظر عن المكاسب المادية، فعلى الفقراء الاقتراع على المناصب التي سوف يتولاها الأغنياء، وبهذا سوف يكون للفقراء السلطة في اختيار الأغنياء، وبهذا فقد قام أرسطو بتصنيف الأحكام الشعبية على أساس مواطنيها، وليس على أساس مؤسساتها.من المؤكد أن هذا النوع يقلل فرص حدوث حروب أهلية بين المواطنين، حيث إنه أعطى امتيازات لكل من الأغنياء والفقراء(٣٣).

طالما أن ديموقراطية المواطنين الزراعيين هي الأفضل، فلتطبيقها لا بد من سن القوانين المناسبة لها، فقد كان القانون قديماً يحظر بيع الأراضي التي نالها الفرد بالقرعة، ويقول أرسطو إنه لا بد - في عصره - من تطبيق شريعة الالفيتيين^(٣٤) Aphyteans، فهم يقومون بالفلاحة رغم كثرة عددهم، وضيق البقعة التي يمتلكها كل واحد منهم، حيث يقومون بتقسيم الأراضي إلى بقع صغيرة جداً، لكي يكون لكل فرد قطعة أرض بما فيهم الفقراء، حتى يتمكنوا من تغطية الأعباء المطلوبة للمشاركة في المواطنة، مثل الضرائب المفروضة على المواطنين^(٣٥).

يتحدث أرسطو بعد ذلك عن ثاني أفضل الشعوب، وهو الشعب الذي يكثر فيه الرعاة معتمدون على الماشية، وهؤلاء الرعاة مدربون أعظم تدريب على الشؤون الحربية، لأنهم يمتلكون أجساماً مرنة، وهم قادرون على الإقامة في العراء^(٣٦). أما باقي الجماعات فهي أخط بكثير من الجماعتين السابقتين، وهم الصناع والباعة وأصحاب الحوانيت، الذين يألفون الاجتماعات بسهولة لتجولهم في الأسواق، وهذا يتعارض مع هدف أرسطو السياسي في الديموقراطية (الأحكام الشعبية)، لأن مضللي الشعب كانوا يستغلون بسهولة ذلك الوضع ويسطون على أفكار تلك الجماعات، حيث هذه الطبقات تمثل خطورة على تلك الأحكام لحركتهم المستمرة في الأسواق، أما الفلاحون والمزارعون فهم لنشأتهم في أطراف البلاد لا يحتاجون إلى الاجتماعات، وهذا يسهل عملية خلق ديموقراطية جيدة، حيث ينشغل الفلاحون في مزارعهم التي تقع على مسافة بعيدة من المدينة مما يُصعب مجيئهم لحضور الاجتماعات في المدينة^(٣٧).

أما عن النوع الأخير من الأحكام الشعبية الذي يساهم فيه الجميع لإدارة الشؤون العامة، فقد اعتاد أولياء الأمر لإنشاء هذا النوع أن يضموا أوفر عدد ممكن من الأفراد ليحصوه في عداد المواطنين، ليس المواطنين الأصليين فحسب بل الهجاء

أيضاً، سواء كانوا أبناء الأب فقط أو الأم فقط - إن كان احدهما مواطناً - وهذا النظام هو ادني الأحكام الشعبية. ولكن يجب أن ينتبه هؤلاء الديموقراطيون ألا يتجاوزوا الحد في اتخاذ تلك الوسائل حتى لا يثيروا حفيظة طبقة النبلاء والطبقة الوسطى، فتصرف من هذا النوع كان علة الثورة التي وقعت في كريني. ويبدو مفيداً لهذا النوع من الأحكام الشعبية ما عمد إليه كليستينيس في أثينا من حيل وأساليب مثل تحرير الأرقاء من سلطة أسيادهم، وتحرير النساء والبنيين، وإجازة العيش على ما يهوى الفرد، وهذا يؤيد الحكم الذي ينهج هذا المنهج تأييداً عظيماً، لأن الأكثرية تستطيع العيش بلا نظام وتفضله على العيش المنظم^(٣٨).

يخبرنا أرسطو عن الديموقراطية في عصره بأن حكم الشعب كان مسلطاً حتى على القانون، حتى يتمكن الشعب من خدمة مصلحة الخاصة، فهم يدفعون راتباً للفقراء حتى يحضروا جلسات المحاكمات، أما في حكم الأقليات فإنه يُفرض غرامة على الذين تريد أن يساهموا في المحاكمة، في حال عدم حضورهم الجلسات، كي تكرههم على تلك المساهمة، لكن في الديموقراطية يستطيع الغوغاء ومضلو الشعب، الطامعون في السيادة، استغلال الشعب، حيث من حق الشعب أن ينتخب و يُنتخب، ولحل هذه الأزمة لابد أن تتولى القبائل كل واحدة إقامة الحكم حسب دورها لا الشعب كله^(٣٩).

συμφέρει δὲ δημοκρατία [τε] τῇ μάλιστα εἶναι δοκούσῃ δημοκρατία νῦν (λέγω δὲ τοιαύτην ἐν ἣ κύριος ὁ δῆμος καὶ τῶν νόμων ἐστίν) πρὸς τὸ βουλευέσθαι βέλτιον τὸ αὐτὸ ποιεῖν ὅπερ ἐπὶ τῶν δικαστηρίων ἐν ταῖς ὀλιγαρχίαις (τάπτουσι γὰρ ζημίαν τούτοις οὓς βούλονται δικάζειν, ἵνα δικάζωσιν, οἱ δὲ δημοτικοὶ μισθὸν τοῖς ἀπόροις).^(٤٠)

وإنه ليفيد الديموقراطية، ولاسيما الحكم الذي يبدو على الأخص حكماً شعبياً - وأقصد به الحكم الذي يكون فيه الشعب مسلطاً حتى على الشرع - (ويُزيد) الحكم جودة وحكمة في التفاوض، أن يعمد إلى ما تصنع محاكم أحكام

الأقليات. فأنها تفرض غرامة على الذين تريد أن يساهموا في المحاكمة، كي تكرهم على تلك المساهمة، فيما أن الأحكام الشعبية تجري راتباً على الفقراء (الذين تبغي اشتراكهم في المحاكمة) فينبغي على الحكم الشعبي أن يتصرف هذا التصرف بشأن مجالس الأمة. لأن التفاوض يكتسب جودة إذا تفاوض الجميع معاً، الشعب مع الوجهاء، وهؤلاء مع الجمهور.

يؤكد أرسطو على أن أفضل السياسات هي السياسات المعتدلة، وأن أفضل المدن الصالحة للحكم، هي التي يحرز أتباعها ثروة معتدلة كافية، لأنه حينما يمتلك البعض الكثير والبعض الآخر لا يمتلك شيء، سيظهر أما أحط نوع من الحكم الشعبي أو حكم أقلية صرف أو حكم الطغاة. إذ ينشأ الطغيان عن حكم شعبي غاية في التطرف، أو ينشأ عن حكم الأقلية إما في الأحكام المعتدلة، فلا ينشأ الطغيان إلا نادراً. لأنها لا تتعرض للثورات، إذ حيث تكثر الطبقة الوسطى يقل جداً وقوع الثورات والاضطرابات (٤١).

أسباب ظهور الديمقراطية (الحكم الشعبي):

لقد قسم أرسطو في كتابه "السياسية" علل الثورات بناء على شكل أنظمة الحكم المختلفة، فهناك علل الثورات في الحكم الأوليغارشخي، وعلل الثورات في الحكم الديموقراطي، وغيرها من أشكال الحكم، فيؤكد أرسطو أن سبب ظهور الملكية هو ما نالته المدن من فضل أناس ممتازين، حيث نصب المواطنون هؤلاء الأفاضل ملوكاً لما أسدوه لهم من معروف، ولكن نتيجة زيادة الأفراد الصالحين فقد انشأوا حكماً آخر مشتركاً وهو الجمهورية، ولكن لما تقادم شر أصحاب الحكم وأصبحوا يستغلون المصالح العامة انفتح المجال لأحكام الأقلية، حيث كانوا يكرمون الغنى، ثم صار الحال من أحكام الأقلية إلى الأحكام الطغانية، ومن الأحكام الطغانية إلى الحكم الشعبي، لأنهم كانوا يحصرون الحكم في عدد قليل، مما أثار غضب الأغلبية

وأصبحوا أقوى وهاجموا الملوك وظهرت الديمقراطية، وأيضاً نظراً لتفاهم الأعداد في الدول وأصبحت أكبر من ذي قبل، فليس من السهل لأي نظام سياسي أن يحكم في ظل هذه الظروف غير النظام الديمقراطي^(٤٢).

من المؤكد أن الثورة إفرار لواقع اجتماعي، وهذا الواقع يختلف من مجتمع إلى آخر، لذلك لا يمكن الجزم بأسباب محددة بعينها تتوفر في كل الثورات لأن كل ثورة هي وليدة سياق معين لذا تتعدد الأسباب بتعدد الظروف، فنجد أن أرسطو أفرد للثورة الكتاب الخامس من مؤلفه "السياسة" حيث أوضح من خلال طرحه، أن هناك علل مسببة للثورات تختلف باختلاف شكل الحكم، ولكنه وضع علة عامة للثورات في مختلف الدساتير وهي: اللامساواة، كمسبب أساسي وعام للثورات. كما أن أرسطو يرجع أسباب قيام الثورات إلى عنصر أساسي وهو عدم الرضا عن الوضع القائم، وهو أن الجميع أكفاء على وجه الإطلاق، حيث بالرغم من اعتراف الجميع في الديمقراطية بالحق والمساواة، يرى أرسطو أنهم مخطئون، وذلك لأنهم يعتقدون أنه لكونهم متماثلين في الحرية، يحسبون أنهم أكفاء ونظراء في كل شيء^(٤٣).

يؤكد أرسطو على أهمية الطبقة الوسطى في حماية النظام السياسي، فلو تضاءلت الطبقة الوسطى، فإن النزاع بين الأغنياء والفقراء سوف يقود إما للديموقراطية أو للاوليجارخية، حيث إن الفئة المتغلبة على خصومها ستقيم سياستها الخاصة، أما أحكاماً شعبية وأما أحكاماً أقلية، غير مراعاة في ذلك إلا مصلحة النظام الخاصة، وليس مصلحة الدولة^(٤٤).

πρὸς δὲ τούτοις διὰ τὸ στάσεις γίνεσθαι καὶ μάχας πρὸς ἀλλήλους τῷ δήμῳ καὶ τοῖς εὐπόροις, ὅποτέροις ἂν μᾶλλον συμβῆ κρατῆσαι τῶν ἐναντίων, οὐ καθιστάσι κοινὴν πολιτείαν οὐδ' ἴσην, ἀλλὰ τῆς νίκης ἄθλον τὴν ὑπεροχὴν τῆς πολιτείας

λαμβάνουσιν, καὶ οἱ μὲν δημοκρατίαν οἱ δ' ὀλιγαρχίαν ποιοῦσιν^(٤٥).

وفضلا عن ذلك، بسبب وقوع الإضطرابات ونشوب المعارك بين الشعب وذوي اليسر، لم تكن الفئة المتغلبة على خصومها تقيم سياسة مشتركة، تراعي المساواة بينها وبينهم ، بل كانت تتخذ تفوق سياستها عربونا لانتصارها، فتعزز إحدى الفئات الحكم الشعبي، وتعزز غيرها حكم الأقلية.

ومن أسباب إقامة الحكم الديموقراطي أيضا سوء معاملة البشر، الذي يقود إلى الإطاحة بالاوليجارخية، وإقامة الأحكام الشعبية كما حدث في استروس^(٤٦) كما أنه من الممكن أن يتغير نظام الحكم السياسي إلى الديموقراطية، عندما يزداد عدد الفقراء مثلما حدث في تارنتوم وارجوس واثينا^(٤٧).

بعض التشريعات التي وضعها المشرعون كانت صارمة، مثل سولون الذي قضى على الاوليجارخية، حيث أزاح العبودية عن الشعب معتمدا على ديموقراطية الأجداد التي هي خليط من عناصر الاوليجارخية والأرستقراطية والديموقراطية، حيث أُلّف المحاكم من عامة الطبقات، وجعل صلاحيات مجلس القضاء في كل الأمور، وكان ينتخب أعضائه بالقرعة، وكان القادة فيما بعد يزيدون من سلطة الشعب حتى وصلوا إلى الحكم الشعبي الحاضر - أي في عصر أرسطو - الذي فيه القادة يملقون الشعب ويناوئون في السياسة أهل الإنصاف والاعتدال، فقد خُيل لسولون أنه يُخول الشعب سلطة اختيار الرؤساء والإشراف على أعمالهم. إذ بلا هذه الصلاحيات قد يكون الشعب مستعبدا^(٤٨).

يؤكد أرسطو على أن زيادة نفوذ السلطة أو أي قسم من أقسام الدولة، يؤدي إلى حدوث تغيرات في الأنظمة السياسية سواء نحو الديموقراطية أو غيرها. فقد ازدهرت الديموقراطية في أثينا بعد حروبها الفارسية، وذلك لأن جمهور الملاحين

أصبح سبب النصر في سلاميس، وسبب سيادة أثينا -على حلفاءها- التي أحرزتها بسبب قوتها البحرية، وأيضاً في سيراكوزا وخالكيس وامبريكا، حيث أسس الناس الأحكام الديموقراطية بعد أن كانت مشاركتهم في المعارك هي العنصر الحاسم الذي مكنتهم ويمكن المدينة من انتصارها في الحرب^(٤٩).

οἷον ἢ ἐν Ἀρείῳ πάγῳ βουλή εὐδοκίμησασα ἐν τοῖς Μηδικοῖς ἔδοξε συντονωτέραν ποιῆσαι τὴν πολιτείαν, καὶ πάλιν ὁ ναυτικὸς ὄχλος γενόμενος αἴτιος τῆς περὶ Σαλαμίνα νίκης καὶ διὰ ταύτης τῆς ἡγεμονίας διὰ τὴν κατὰ θάλατταν δύναμιν τὴν δημοκρατίαν ἰσχυροτέραν ἐποίησεν, καὶ ἐν Ἄργει οἱ γνώριμοι εὐδοκίμησαντες περὶ τὴν ἐν Μαντινείᾳ μάχην τὴν πρὸς Λακεδαιμονίους ἐπεχείρησαν καταλύειν τὸν δῆμον, καὶ ἐν Συρακούσαις ὁ δῆμος αἴτιος γενόμενος τῆς νίκης τοῦ πολέμου τοῦ πρὸς Ἀθηναίους ἐκ πολιτείας εἰς δημοκρατίαν μετέβαλεν, καὶ ἐν Χαλκίδι Φόξον τὸν τύραννον μετὰ τῶν γνωρίμων ὁ δῆμος ἀνελὼν εὐθύς εἶχετο τῆς πολιτείας, καὶ ἐν Ἀμβρακίᾳ πάλιν ὡσαύτως Περιάνδρον συνεκβαλὼν τοῖς ἐπιθεμένοις ὁ δῆμος τὸν τύραννον εἰς ἑαυτὸν περιέστησε τὴν πολιτείαν^(٥٠).

فهكذا عندما اشتهرت وتعززت شورى الاربوباجوس، أبان الحروب الفارسية، بدا أنها تقوتي السياسة قوة وانسجاما. وجمهور الملاحين عزز الديموقراطية عندما أضحى علة النصر الذي أحرز في سلاميس وأصل السيادة التي (نالتها أثينا) بسطوتها في البحر. وفي ارجوس عندما عظم نفوذ الأعيان في موقعة مانتينييا، التي نزلوا فيها أهل لكديمونيا، حاولوا أن يقضوا على الديموقراطية. وإذ أصبح الشعب في سيراكوزا علة النصر الذي أحرز في محاربة الأثينيين، بدل السياسة وحولها من الحكم المدعو "جمهورية" إلى الديموقراطية. وفي خالكيس بعد أن قتل الشعب فوكسس^(٥١) الطاغية بمؤازرة الأشراف، تقلد زمام السياسة، وفي امبريكا، بعد أن طرد بيرياندروس^(٥٢)، وناصره في ذلك الناقمون على الطاغية، استحوذ بنفسه على مقاليد الحكم.

وسائل حماية الديمقراطية (الحكم الشعبي):

يؤكد أرسطو في عمله "السياسة" على أن مهمة المواطنين هي حماية النظام السياسي كما أن على المشرع والسياسي أن لا يجهلا الإجراءات التي تضمن سلامة الديمقراطية، وأي منها يفسد الديمقراطية . حيث يقتضي العدل والمنفعة المساواة وحسن التصرف مع الذين يشتركون في الحكم، كما أن كثرة القوانين الشعبية يعود على ذلك الحكم بالفائدة، كأن يخول السلطات مثلا لمدة ستة اشهر، كي يشترك فيها كل المتكافئين.(٥٣).

يجب على الدولة أن تكون ذات تعداد كافي حتى تكون مكتفية بذاتها، لأنه لو كثر تعدادها جداً، لن تكون دولة لأنه لن يستقيم لها سياسة، فلا بد أن يتعارف المواطنون ويطلع البعض على صفات البعض الآخر. وحيث لا يحدث ذلك التعارف يسوء حال الأحكام والقضاء حتماً، لأن قلة التبصر في الأحكام والقضاء يخالفان العدل. فجلي إذن أن خير حد لعدد سكان الدولة هو تزايد جمهورهم إلى أقصى مدى يتاح معه الاكتفاء الذاتي في المعاش وإمكانية التعارف . فالمركب إذا ما بلغ قياسا غير معين فإنه يجعل الإبحار شاقا إما لصغر حجمه وإما لضخامته(٥٤).

ὁμοίως δὲ καὶ πόλις ἢ μὲν ἐξ ὀλίγων λίαν οὐκ αὐτάρκης (ἢ δὲ πόλις αὐτάρκης), ἢ δὲ ἐκ πολλῶν ἄγαν ἐν μὲν τοῖς ἀναγκαίοις αὐτάρκης ὡσπερ ἔθνος, ἀλλ' οὐ πόλις· πολιτείαν γὰρ οὐ ῥάδιον ὑπάρχειν· τίς γὰρ στρατηγὸς ἔσται τοῦ λίαν ὑπερβάλλοντος πλήθους;(٥٥)

وهذا نفسه ما يجرى للدول: فإذا تألفت من مواطنين قليلي العدد جداً، فهي لا تكفي ذاتها – على أن الدولة جماعة مكتفية بذاتها – وإذا كثر مواطنوها جداً، فهي تبلغ الاكتفاء الذاتي في ضروريات المعاش، شأن أمة ما من الأمم، ولكنها

ليست دولة، حيث يتعذر أن تستقيم لها سياسة. إذ من يكون فيها قائدا لجماعة يتجاوز عددها أقصى الغايات؟

تُعد الأحكام الشعبية اسلم من أحكام الأقليات وأطول عهداً بسبب وفرة طبقة متوسطي الحال الذين لهم المشاركة العظمى في المناصب السياسية، كما أنه لا سبيل لحماية الديمقراطية والاوليجارخية بدون الأغنياء والفقراء معاً. فإذا دُمّرت طبقة الأثرياء يصبح النظام غير مستقر، فحينها يسلك مضللو الشعب مسلكا فاسدا عندما يسلطون الجمهور على الشرائع، فيسنون شرائع مسرفة، فبذلك يشطرون الدولة إلى شطرين بمنأوتهم الأغنياء، وإن كان يجب عليهم أن يفعلوا عكس ذلك^(٥٦).

لم يكن أرسطو يبدي حماسا كبيرا للديموقراطية السائدة في عصره لأنها تقلصت لتصبح مجرد نظام للدهماء تحت تأثير خطابات الغوغائيين، إلا أنه لم يذهب إلى اتهام الشعب بعدم الكفاءة في القيادة، لكنه كان يرى أنه من المناسب أن تمارس السلطة من قبل النخبة المؤهلة لذلك والمتمتعة بالكفاءة العالية. فيجب أن يتيح للأغنياء والفقراء جميعاً أن يناووا ما يبتغون، وذلك لأن تولي الجميع الرئاسة من أساسيات الحكم الديموقراطي، كما أن عدم التريح من المناصب سيجعل الفقراء يرفضون تسلّم زمام الحكم لكونه غير مُجد وسيفضلون الانصراف إلى مصالحهم الخاصة، أما الأغنياء فيستطيعون أن يتولوا مناصب الدولة لاستغنائهم عن المال. وبالتالي يتهيأ للفقراء ممارسة أعمالهم، وبالتالي لا يحكم الرعاغ الوجهاء - على حد قول أرسطو - وهكذا سيحصل كلا الطرفين على ما يريد، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى استقرار البلاد^(٥٧).

ومن وسائل حماية الديمقراطية أيضا أن يتولى مجلس الشعب شئون البلاد بالنيابة عن الشعب، كي لا ينقطع الشعب عن أعماله. كما أنه من المفيد للدولة، في

الحكم الشعبي وفي حكم الأقلية أيضا، أن تمنح المساواة أو الأسبقية في كل الأمور لمن قل اشتراكهم في السياسة وإدارة الدولة. فتخول تلك المساواة أو تلك الأسبقية في الحكم الشعبي للأغنياء، على أن يستثنى من تلك الأمور السلطات العليا المشرفة على سياسة البلاد، فتدفع تلك السلطات إلى هيئات البلاد السياسية وحدها - وهي الهيئة الاستشارية، أو التشريعية والهيئة التنفيذية، أو الحاكمة والهيئة القضائية- أو إلى أكثرية أعضاء هذه السلطات (٥٨).

يؤكد أرسطو على أنه من الأمور المفروضة على المشرع من أجل حماية الحكم الديموقراطي أن يبذل قصارى جهده ليؤمن سلامة الحكم، وأن يحصر الوسائل التي تصون البقاء للنظام، وأن يتحاشى مصادر الفساد، وأن يسن شرائع مخطوطة وغير مخطوطة تنطوي خصوصا على ما يضمن البقاء للدول. ومنها أن يعلنوا في شرائعهم أن مال المحكوم عليهم، العائد إلى الصندوق العام، لا يوزع على الشعب بل يوقف لشعائر العبادة. وبذلك فإن السوق سيقصدون في دعاويهم القضائية، إن عرفوا أنهم لن ينالوا شيئا ، علاوة على ذلك فليعاقبوا بغرامات كبيرة من يتقدمون إلى الشعب بشكاوي زور، كي يخفضوا عدد الدعاوى التي تحال إلى الشعب، ثم لا بد للمواطنين من أن يرضوا كلهم عن سياسة البلاد، وأن لا يحسبوا ولاتهم خصوما وأعداء، لأن ذلك يمثل خطراً على سلامة الدولة، لأن الظنون تدفع الوجهاء إلى التكتل والمؤامرة على سلامة الدولة (٥٩). كذلك عندما لا تتوفر الموارد للدولة في الأحكام الشعبية، التي يعتمد مواطنوها الفقراء على الدخل الذي يحصلون عليه من حضورهم المجالس العامة ، يعتمد (رجال الحكم) إلى الضرائب لإيجاد تلك المداخل، وإلى حجز (أموال الأغنياء)، وإلى المحاكمات الجائرة . وهذه الذرائع الفاسدة ، قد دمرت أحكاما شعبية

كثيرة. لذلك لابد للدولة من إقامة بعض الإجراءات كي تزيل خوف الأغنياء من تحمل تلك النفقات^(٦٠)

ὅπου μὲν οὖν πρόσοδοι μὴ τυγχάνουσιν οὕσαι, δεῖ ποιεῖν ὀλίγας ἐκκλησίας, καὶ δικαστήρια πολλῶν μὲν ὀλίγας δ' ἡμέρας (τοῦτο γὰρ φέρει μὲν καὶ πρὸς τὸ μὴ φοβεῖσθαι τοὺς πλουσίους τὰς δαπάνας, ἐὰν οἱ μὲν εὐποροὶ μὴ λαμβάνωσι δικαστικόν, οἱ δ' ἄποροι, φέρει δὲ καὶ πρὸς τὸ κρίνεσθαι τὰς δίκας πολὺ βέλτιον· οἱ γὰρ εὐποροὶ πολλὰς μὲν ἡμέρας οὐκ ἐθέλουσιν ἀπὸ τῶν ἰδίων ἀπεῖναι, βραχὺν δὲ χρόνον ἐθέλουσιν), ὅπου δ' εἰσὶ πρόσοδοι, μὴ ποιεῖν ὃ νῦν οἱ δημαγωγοὶ ποιοῦσιν (τὰ γὰρ περιόντα νέμουσιν· λαμβάνουσι δὲ ἅμα καὶ πάλιν δέονται τῶν αὐτῶν.^(٦١))

فعندما لا تتوفر الموارد للدولة ، فلابد من أن يخفض عدد المحافل العمومية التي تلتئم فيها الأمة كلها. ولابد من أن تنتظر المحاكم في أمور كثيرة ، في غضون أيام قليلة، لأن هذه الخطة تزيل خوف الأغنياء من النفقات، إن كان الأغنياء لا يتقاضون راتب القضاء، بل الفقراء وحدهم ، وتحمل القضاة على النظر في الدعاوى بدقة أوفر بكثير. لأن ذوي اليسر يأبون الانصراف إلى أشغالهم الخاصة أياما طويلة، ويرضون أن ينقطعوا عنها زمنا وجيزا، ولكن عندما تتوفر الموارد للدولة ، ينبغي (لولاة الأمور) أن لا يتصرفوا تصرف مضللي الشعب المعاصرين. فإن أولئك المراوغين يوزعون على الشعب ما فضل (عن الخزينة) ، إلا أن الشعب يتناول ما يجري عليه من إسعاف، ولا يفتأ أبدا بحاجة إلى ذلك الإسعاف.

كذلك يترتب على كل من يخلص للشعب ، أن يُجنب هذا الشعب الفقر المفرط، لأن ذلك الفقر المفرط هو علة فساد الديمقراطية (الحكم الشعبي). وعلى أصحاب الحكم جمع ما يفيض عن موارد الدولة ويوزعه دفعة واحدة على المعسرين

من المواطنين، وأن أمكن اقتناء حقل صغير لكل فقير أو ما يمكنه من التجارة، كما أنه على الأغنياء أن يدفعوا لإقامة المحافل العمومية اللازمة على أن يُعفوا من التبرعات النافلة. وعلى الوجهاء أن يقسموا فيما بينهم طبقة الفقراء، فيقدمون لها وسائل العمل. كما لا بد من تقسيم مناصب السلطة إلى قسمين، فيجعلوا قسماً انتخابياً والقسم الآخر يُقترع عليه وينال الشعب نصيباً من المناصب التي يقترع عليها (٦٢).

في الاحكام الديموقراطية لا بد من مراعاة الأغنياء وحماية ممتلكاتهم ، بل لا بد أن يمنعوا - حتى لو كانوا متطوعين - عن أداء بعض الخدمات العمومية التي تتطلب نفقات طائلة بلا فائدة حقيقية للدولة مثل الإنفاق على جوقات الغناء والرقص وما إلى ذلك من المظاهر الأخرى (٦٣).

يرى أرسطو أن مصلحة الأحكام السياسية تقضي بأن لا يتعاضم أحد ويسمو سموً مفرطاً يهدد استقرار البلاد ، لذلك على أصحاب تلك الأحكام أن يمنحوا مناصب بسيطة لمدة طويلة أو مناصب خطيرة يتسلمها أربابها لمدة وجيزة، لكن هذا في رأيي يجعل كل منهم مشغولاً بجمع أكبر قدر ممكن من الثروة دون الاهتمام بشؤون المواطنين أو الدولة. كما يرى أرسطو أنه على أصحاب الدولة أن يحولوا بطريقة قانونية دون تفوق مواطن من المواطنين تفوقاً مفرطاً معتمداً على قدرة أصدقائه أو كثرة أمواله، وإذا لم يستطع القانون منع هذا، فإن هؤلاء الأشخاص يجب أن يتم نفيهم خارج البلاد (٦٤) ، لكن هذا يعد مطالبة بمزيد من العنف والطغيان والحرب لكبح جماح المواطنين حتى لا يطيحوا بالطاغية، ذلك حفاظاً على علاقتنا الهيمنة والعبودية القائمتان بين الحاكم والمحكومين. وهذا يعد بلا جدال نموذجاً للإرهاب الفردي. فلا بد من إعمال القانون في كافة الأنظمة السياسية، حتى لا يترجح أصحاب السلطة من مناصبهم (٦٥). أما أعظم الأمور في الحفاظ على السياسات هي تربية النشء بما يلائم

مختلف الأحكام السياسية، لأنه لا نفع يرتجى من شرائع لا يألفها المواطنون ما لم يربوا على مبادئها الشعبية ، والمعنى المقصود هنا بالتربية هو مزاوله ما يستطيع به المواطنون أن يحيوا في حكم أقلية أو في حكم شعبي ، في حين يؤكد أرسطو على أنه في عصره ينصرف أولاد الرؤساء في حكم الأقلية إلى البذخ بينما يعيش أولاد الفقراء في العناء، وبالتالي فهم يبتغون أن يثوروا وقد تمكنوا من ذلك مراراً، وفي الأحكام الشعبية لابد مراعاة خلاف ما يعود عليها بالفائدة . والسبب في ذلك هو فهمهم الخاطيء لمبدأ الحرية والمساواة، أي أن يفعل الفرد كل ما يشاء ، وبالتالي لا يتقيد الفرد إلا برغباته وهذا خاطيء ، فلا بد من إعمال القانون الذي هو يمثل طوق النجاة للأحكام السياسية وليس نوعا من العبودية (٦٦).

μέγιστον δὲ πάντων τῶν εἰρημένων πρὸς τὸ διαμένειν τὰς
πολιτείας, οὗ νῦν ὀλιγωροῦσι πάντες, τὸ παιδεύεσθαι πρὸς τὰς
πολιτείας^(٦٧).

وما هو أعظم بكثير من كل ما ذكرنا ، وما هو اقدر الأمور على صيانة السياسات وحفظ البقاء لها، هو الأمر الذي يهمله الجميع في أيامنا ولا يعتدون به ، أي توجيه الأحداث في التربية توجيهاً يلائم (مختلف) الأحكام السياسية .

يؤكد أرسطو على أنه لابد من تربية النشء علي أن يصونوا سياسات بلادهم ، فالأخلاق هي علة خير السياسات ، ففي كل علم وفن مبادئ أساسية لابد من أن يتعلمها أصحاب هذا الفن ، فلا بد أن يتمرن المواطنون على الأشياء العامة، ويجب أن يحفظ كل مواطن نفسه للدولة ، كما لابد من سن شرائع للتربية، فلا بد أن يتعلم النشء نفس الأصول لبلوغ الفضيلة والحياة المثلي ، وقد أكد أرسطو على أنه ليس هناك مبدأ من مبادئ الفضيلة يُسلم به الجميع^(٦٨). وقد أعطى أرسطو مثلاً

بالأسبرطيين بأنهم يستحقوا الثناء في هذا المجال ، حيث إنهم كرسوا مجهودهم للنشء في المهام التي تحتاج إلي مشاركة^(٦٩).

ἐπαινέσειε δ' ἄν τις κατὰ τοῦτο Λακεδαιμονίους· καὶ γὰρ πλείστην ποιοῦνται σπουδὴν περὶ τοὺς παῖδας καὶ κοινῇ ταύτην^(٧٠).

ولقد يحبذ المرء عند الاسبرطيين هذه الخلة أيضا، وهي إنهم يصرفون إلى الأولاد اهتماما كبيرا جدا ويعنون بهم عناية عمومية. فجلي إذن أنه لابد من سن شرائع للتربية ومن جعل هذه التربية عمومية.

أكد أرسطو على ضرورة توجيه المرأة والأولاد توجيهاً سياسياً، وذلك لأن النساء نصف الأحرار ، ومن الأطفال ينشأ ساسة الدولة . كما يجب أن نجعل الدولة بالتربية هيئة مشتركة واحدة ، وهذا لن يكتمل إلا بالأخلاق الطيبة وبالقانون^(٧١).

ἐπεὶ γὰρ οἰκία μὲν πᾶσα μέρος πόλεως, ταῦτα δ' οἰκίας, τὴν δὲ τοῦ μέρους πρὸς τὴν τοῦ ὅλου δεῖ βλέπειν ἀρετὴν, ἀναγκαῖον πρὸς τὴν πολιτείαν βλέποντας παιδεύειν καὶ τοὺς παῖδας καὶ τὰς γυναῖκας, εἴπερ τι διαφέρει πρὸς τὸ τὴν πόλιν εἶναι σπουδαίαν καὶ <τὸ> τοὺς παῖδας εἶναι σπουδαίους καὶ τὰς γυναῖκας σπουδαίας. ἀναγκαῖον δὲ διαφέρειν· αἱ μὲν γὰρ γυναῖκες ἥμισυ μέρος τῶν ἐλευθέρων, ἐκ δὲ τῶν παίδων οἱ κοινῶν γίνονται τῆς πολιτείας^(٧٢).

وبما أن كل بيت هو قسم من الدولة ، من حيث إن هؤلاء هم أعضاء الأسرة، وبما أن مناقب الجزء متجهة بالضرورة إلى مناقب الكل، فقد لزم أن يوجه النساء والأولاد توجيهها سياسياً، إذا ما أفاد صلاح الأولاد والنساء صلاح الدولة. ولابد أن يفيد: لأن النساء نصف الأحرار، ومن الأحداث ينشأ ساسة الدولة.

أسباب انهيار الديمقراطية (الحكم الشعبي):

جعل أرسطو سبب تبدد الأحكام الشعبية هو سفه مضللي الشعب، حيث جعلوا أشد الناس عداوة للنظام يجتمعون معا بسبب خوفهم على ثروتهم ، كما أن زعماء الشعب كانوا يستغلون الرواتب التي يشرفون عليها، فاضطروا إلي إضرار نار الفتنة إنقاء للدعوى التي رفعت عليهم من أجل القضاء على الديمقراطية. وهناك سبب آخر وهو ارتحال الأعيان عن البلاد لما أصابهم من مظالم من زعماء الشعب، وفي المهجر ضموا شملهم وعادوا إلى بلادهم وقضوا علي الديمقراطية فيها، كما أن زعماء الشعب كانوا ينفون الأشراف خارج البلاد من أجل الحصول على أموالهم، ولكن تزايد عدد المنفيين خارج البلاد وجاءوا إلى بلادهم وأقاموا حكم الأقلية بعد قهر الشعب . وقديما عندما كان الشخص نفسه زعيما للشعب وقائدا للجيش كان الحكم يتحول إلى طغياني، ولكن الآن بعد أن نمت فن الخطابة، فالقادرون على الكلام يتزعمون، ولكن لجهلهم بالأصول الحربية، لا يحافظون على الحكم طويلا. كما أن الحكم الطغياني ينشأ عندما يسندون إلى بعض الأشخاص سلطات كبيرة، كما كان ينشأ أيضا لصغر الدولة، فكان الشعب يعيش في الريف وينصرف إلى أشغاله ، أما الزعماء الحربيون ، كانوا يسعون إلى إقامة الحكم الطغياني ، وكانوا يتوددون للشعب وكسب ثقته بمنأوة الأغنياء. وهكذا فإن أكبر سبب للإطاحة بالديموقراطية هو تصرفات الغوغائية بمصادرة ممتلكات الأغنياء ، وهذا ما حدث بالفعل في أماكن عدة مثل كوس ورودس وهيراكليا وميجارا وكيمي، كما أنهم للحصول على الدعم الشعبي، كان الغوغاء يقترفون أعمالا غير عادلة تجاة النبلاء ،مثل جعلهم ينفقون بكثرة على الخدمات أو بالافتراء عليهم لمصادرة ممتلكاتهم ، مما دفعهم للهجرة والتخلي عن ممتلكاتهم (٧٣).

يؤكد أرسطو على أن عدم المساواة بين المواطنين في توزيع السلطات والحقوق، يؤدي إلى إقامة الثورات طلباً للمساواة(٧٤). وبالرغم من أن الثورات تحدث نتيجة لعدم المساواة، نجد أنه في الأحكام الشعبية يثور الوجهاء لأنهم ينالون نصيباً

يعادل نصيب من هم أقل منهم بزعم أنهم - من وجهة نظرهم - يفوقون بقية المواطنين . وهذا يؤكد على أن كل فصيل يفسر العدالة من وجهة نظرة الخاصة وليس بالنظر إلى المصلحة العامة مثلما يقول أرسطو . فهم يثورون عندما يكونون في منزلة أقل حتى يصبحوا نظراء، ويثورون عندما يكونون متساويين حتى يصلوا إلى منزلة أعلى^(٧٥) .

قد تحدث الثورات أيضا من قبل الظالمين بسبب خوفهم من العقاب، وهناك من يثور لتلافي وقوع الأذى مثلما حدث في رودس ، كما تحدث الثورات نتيجة وهن السلطات، فيثور الأغنياء نتيجة الفوضى مثلما حدث في طيبة وميجارا^(٧٦) . فقد يثور فرد أو جماعة بسبب تفوقهم المفرط ، ولذا درجت بعض الدول على إقصائهم من البلاد ، كما على المشرع أن يتخذ الوسائل ليمنع بلوغ بعضهم إلى ذلك الحد من التفوق. كما على أصحاب الدولة مراقبة من يخلوا بالنظام السياسي، أي من يسلك مسلكا مناقضا لمبادئ الديمقراطية، وبالمثل في كل السياسات الأخرى^(٧٧). وبناء على ما سبق فقد حدد أرسطو أسباب الثورات في مختلف الأحكام السياسية التي تؤدي إلى انهيارها وهي:

- ١- الإهانة والمنفعة علتان تجعلان المرء يثور، وهو ما يصدر من رجال الحكم والقادة السياسيين في الدولة، وذلك سبب الإمتيازات الظالمة الخاصة بهم.
- ٢- عندما يجد الشخص نفسه محروماً من كل امتياز ، ويرى أن الأختيار يتمتعون بهذه الامتيازات .
- ٣- التفوق هو أيضاً مصدر للفتنة الأهلية ، حينما يعلو النفوذ الشامل لفرد أو لمجموعة أفراد في الدولة أو في الحكومة نفسها .

- ٤- الخوف قد يكون سبباً للفتنة ، حينما يثور المجرمون خشية العقاب أو حينما ييأس المواطنون، أو أنهم سوف تحل بهم قارعة فيثورون قبل أن تلحق بهم .
- ٥- الاحتقار أيضا يولد فتناً وأعمالاً ثورية .
- ٦- النمو غير المتناسب لبعض الطبقات في المدينة يسبب أيضاً الانقلابات السياسية، كما في جسم الإنسان يجب أن تنمو أجزاؤه بالتناسب حتى يستمر.
- كما قدم أرسطو بعض الحلول لعدم قيام الثورات في الأنظمة السياسية المختلفة وهي:
 - ١- الحفاظ على القانون والتمسك بنصوصه وتدعيمه وتقويته باستمرار.
 - ٢- التصرف السليم من الحاكم بالنسبة لزملائه وبالنسبة لجميع المواطنين .
 - ٣- تحري مدى زمني معين للوظائف الرئاسية .
 - ٤- حسن توزيع الثروات ومراجعتها وتخصيص احتياطي دائم منها للدولة .
 - ٥- القضاء على نوازع الترفع والتعالي على المواطنين .
 - ٦- حسن توزيع الوظائف على المواطنين وخصوصاً الأكفاء منهم.
 - ٧- رعاية الفقراء والمحتاجين وتقديم الإعانات المستمرة لهم وعقاب الأغنياء الذين يبطشون بالفقراء .
 - ٨- أن يتحرى الفضيلة والعدالة وعدم التفريط والاعتدال .
 - ٩- مطابقة التربية لمبدأ الدستور .

في النهاية يمكن أن نقول إنه لا يضمن البقاء لسياسة واحدة من تلك السياسات، إذ يستحيل ألا يقع فساد، ومع هذا فالديموقراطية أقل عرضة للثورات من حكم الأقلية (الاوليجارخية)، فالحكم الذي يعتمد على الطبقات الوسطي هو أكثر تلك الأحكام ثباتاً، وقد ذكر أرسطو أن النظام السياسي المستقر هو الذي يركز على حكم الطبقة الوسطي التي تجمع بين الكثرة العددية نسبياً، والتوسط في المستوى الاقتصادي

والقدر المعقول من التعليم والثقافة، وأكد أرسطو كذلك على ضرورة إعمال القانون وعلى أن تدار الحكومة بمقتضى قوانين تنظيمية عامة وليس تبعاً لأهواء الحاكم الشخصية . وبالتالي فإن الغايات التي توجد من أجلها الدولة ، هي : تحقيق المثل العليا، سيادة القانون، الحرية، المساواة، والتقدم الإنساني. فالدولة إذن بنظر أرسطو هي دولة القانون وهو الخيار الذي قرره بحزم، حيث أنحاز لصالح الحكم القانوني وقرر أن القانون يجب أن يكون هو السيد الأعلى في أي دولة وليس الفرد كائناً من كان. لأن القانون يبقى ويمكن تطبيقه وإن بدرجات متفاوتة. هكذا حسم أرسطو مسألة ما هو الأفضل ، هل دولة الرئيس الفاضل أم دولة القانون العادل. كما إننا نجد أن لا قيمة للزمان في الثورات التي تحدث، فمتى كان نظام الحكم فاسداً، ويفتقر للشرعية المطلوبة، يتوقع أن ينهار في لحظة تاريخية محددة بعد أن تكون التراكمات الكمية وصلت إلى طريق لا يمكن كبتها والوقوف في وجهها، وبالتالي فإنها تؤدي إلى تغييرات نوعية حاسمة تنقل الشعب والأمة من مرحلة بائدة إلى مرحلة واعدة، فالبشر واحد والثقافة تتطور وتتلاحق وتأخذ من بعضها البعض، فموضوع الثورة موجود أساساً في العقل البشري الذي هو امتداد لهواجس وأفكار متراكمة من التراث إلى الأصالة فالثورة تحاول تلبية الحاجات الملحة والآنية والمستقبلية لأي أمة من الأمم.

الحواشي

(1) Nagle, D. B. 2006 ,302.

(2) Lord ,Carnes.1991.33 ; Aristotle , Πολιτικά 1280 b30-35.

(3) إن فضيلة المواطن ونوعيته متعلقة بالنظام الموجود فيه ، فهذا التعريف خاص بالمواطن الموجود في النظام الديموقراطي وليس من الضروري لكل الأنظمة السياسية المختلفة، فالمواطن في الديموقراطية ليس هو المواطن في الاوليغارخية 5-1275a2. Πολιτικά

(4)Goldberg, Robert . 1990,118,119; Aristotle, Πολιτικά 1275 a22-26.

(5)Goldberg, Robert . 1990,89 ; Aristotle , Πολιτικά 1275 b 35-38.

(*) هو جد بركليس وعميد أسرة الكميوند ، وأقام فيها شريعة النفي ، ووسع نطاق الدولة بضم كثير من العبيد والغرباء إلى جمهور المواطنين حوالي عام ٥٠٨ ق.م ، يشير إليه المؤرخين بأنه أبو الديمقراطية الأثينية .

(6)Aristotle , Πολιτικά 1278 a11-13 & 1277 a37-b1.

(7)Mansfield,1989,37.

(8)Goldberg, Robert . 1990,113 ; Aristotle , Πολιτικά 1279 a9-14.

(٩) الأرستقراطية كلمة مركبة من كلمتين يونانيتين هما αρεστος وتعني الفاضل أو الجيد و κρατος وتعني القوة أو السلطة ، وكانت الكلمة في مدلولها الأصلي تعني حكم أفضل المواطنين لفائدة جميع الشعب. فالأرستقراطية إذن حكم الأفضلين، وبهذا المعنى استخدمها أفلاطون في "الجمهورية" وأرسطو في "السياسة" وكان كلاهما يعتقد أن الحكومة الأرستقراطية أفضل أنواع الحكومات وأكثرها عدلاً، ولكنهما أبديا ارتياباً في قدرتها على الديمومة. يقول أفلاطون في الكتاب الثامن من "الجمهورية" إذا انحرفت الأرستقراطية وتحول أبنائها إلى إيثار الثروة على الشرف تحولت إلى الأوليجارخية (حكم القلة) التي لبابها جعلُ الثروة أساس الجدارة وهو إثم فظيع، ويعد أرسطو الأرستقراطية حكومة الأقلية الفاضلة العادلة، إلا أن الأوليجارخية فساد طبيعي لها.

(١٠)الأوليجارخية ὀλιγαρχία أو حكم القلة الغنية هي شكل من أشكال الحكم ،بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية. وقد كان أفلاطون هو أول من أشار إلى حكم الأوليجارخية وذلك في كتابه "الجمهورية" حيث قسم أنظمة الحكم إلى: الدولة المثالية" جمهوريته" ثم الدولة الديمقراطية ثم الأوليجارخية ثم عاد في كتابه "السياسة" وقدم تقسيماً أنضج وأوضح هو من ستة أنواع: منها ثلاثة تتقيد وتحترم القانون وثلاثة لا تلتزم بالقانون ومنها حكم الأوليجارخية.وجاء أرسطو بعد أفلاطون وقدم مزيداً من التفاصيل لمواصفات حكم القلة فقال أنها تشتترط نصاباً مالياً معيناً في الذي يتمتع بصفة المواطن. وأضاف أرسطو أن نوع الحكم يتوقف على الثروة والملكية، ويتوقف مدى اتساع الحكومة الأوليجارخية على مدى اتساع طبقة أصحاب الأملاك. وبهذا يكون أرسطو قد مهّد لاستخدام هذا المصطلح كمرادف لحكم الأثرياء، إلا أن الأوليجارخية لا تعني دائماً حكم القلة الأثرياء، وإنما هي مصطلح أوسع يشمل أيضاً أي ميزة أخرى غير الثراء.وفي رأي أرسطو أن الأوليجارخية تنتهي دائماً بحكم الطغيان وتصحب مشكلتها الرئيسية

هي الاستتار بالسلطة. ويستخدم هذا التعبير في العصر الحديث لوصف الحكومات التي تعتمد على نفوذ أجنبي، أو التي ليس لها رصيد جماهيري بحيث تعتمد على دوائر التأثير في السلطة مثل رجال المال أو الصناعة.

(11) Richard Kraut 2005, 229.

(12) Richard Kraut 2005, 230 ; Aristotle , Πολιτικά 1279 b5-10.

(13) Regan, Richard J2007, 208 .

(١٤) أرسطو ، السياسات ، ١٩٥٧ ص ١٣٤

(15) Aristotle , Πολιτικά 1279 b18-20.

(*) أعتد في ترجمة نص ارسطو السياسة علي ترجمة الأب أوغسطين بربارة البولسي الذي نقلها عن الأصل اليوناني

(16) Regan, Richard 2007, 208.

(17) Aristotle , Πολιτικά 1289 b1-5.

(18) Martin , Thomas R 2003, 8.

(19) Aristotle , Πολιτικά 1317 a40-b9.

(20) Stone Julius 1965,240-241 ; Aristotle , Πολιτικά 1280 a8-15.

(21) Martin , Thomas R 2003, 8.

وسوف نتحدث عن فكرة القانون تفصيلاً في فكرة وسائل حماية الديمقراطية.

(22) Morrall 1977,78 وانظر Aristotle , Πολιτικά 1286 a25-29

(٢٣) شاعر ورجل قانون أثيني قام بسن مجموعة من القوانين الإصلاحية والتي تعارضت مع نظام الدولة المتبع آنذاك ورغم أن إصلاحاته فشلت فيما بعد إلا أنه يعتبر الممهّد لقيام ما تم تسميته لاحقاً بالنظام الأثيني الديمقراطي ، أعادت إصلاحات سولون الدستورية، تقسيم المواطنين إلى أربع طبقات وفقاً للدخل. ويسمح للمواطنين من كل الطبقات بأن يُصبحوا أعضاء في الجمعية التشريعية وفي المحاكم المدنية. وقد أسس سولون مجلساً من اربعمائة شخص، ليضطلعوا بالسلطات السياسية في الأريوباجوس (المجلس القضائي) وأقام المحاكم الشعبية التي يستطيع المواطنون أن يحتكموا إليها ويستأنفوا ضد قرارات موظفي الدولة. وقد أبقى سولون على الشروط القديمة التي بموجبها يحق فقط للطبقات الثلاث العليا تولي المناصب العامة العليا ويحق فقط لأعلى طبقة بتولي منصب الأرخون. وقد أبقّت هذه الشروط على الأوليغارخية . أي حكم الأقلية . ولكن إصلاحات سولون كانت خطوة مؤكدة في طريق الديمقراطية. وقد قيل إن سولون جعل الأثينيين يَعُدونه بالالتزام بقوانينه لمدة عشرة سنوات. وترك البلاد بعد ذلك. وعندما رجع بعد عشر سنوات وجد البلاد تخوض حرباً أهلية وسرعان ما سيطر بيزيستراتوس على الأمور. وبعد معارضته بيزيستراتوس، تقاعد سولون وابتعد عن الحياة العامة.

- (24) Goldberg, Robert . 1990,173, 177; Aristotle , Πολιτικά 1281 b33-39
- (25) Goldberg, Robert . 1990,185:187
- (26) Martin , Thomas R 2003, 8 ; Aristotle , Πολιτικά 1317 b17-1318a1
- (27) Martin , Thomas R 2003, 8; 1297 a36-b1 Πολιτικά 1294 a35-b1
- (28) Garland, Lynda 2010 ,227 ; Aristotle , Πολιτικά 1271a32-37 , 1265 b36-1266 a2 , 1270 b13-17
- (29) Aristotle , Πολιτικά 1294 b19-32
- (30) H. 2008, 238 Davis; Aristotle , Πολιτικά 1317 a23-35
- (31) Martin , Thomas R 2003, 9 ; Aristotle , Πολιτικά 1291 b3-1292 a13, 1296 b25-31.
- (32) Ober Josiah 2001,333 ; Aristotle , Πολιτικά 1292 b26-1293 a13.
- (33) H. 2008, 242:243 Davis ; Aristotle , Πολιτικά 1318 b7-18.
- (٣٤) الافيتيون هم سكان مدينة افيتس مدينة في ثراقيا ، اشتهرت بهيكل ضخم للإله ابولون، كان ذائع الصيت في تلك المقاطعة .
- (35) Warrington John (EDT.) .1961,240; Aristotle , Πολιτικά 1319 a7-19.
- (36) Aristotle , Πολιτικά 1319 a20-25.
- (37) H. 2008, 245 Davis; Aristotle , Πολιτικά 1319 a24-33.
- (38) Martin , Thomas R 2003, 9 Aristotle , Πολιτικά 1319 b7-18.
- (39) H. 2008, 178 Davis
- (40) Aristotle , Πολιτικά 1298 b14-19.
- (41) Nichols Mary P.1992, 97 ;Aristotle , Πολιτικά 1295b39-1296 a3.
- (42) Martin , Thomas R 2003, 10; Aristotle , Πολιτικά 1286 b17-22.
- (٤٣)شعبان الطاهر الأسود ٢٠٠٣، ص ٥٠ وانظر
- Aristotle , Πολιτικά 1301a29-31
- (44) Miller Fred 1995,259.
- (45) Aristotle , Πολιτικά 1296 a28-32.
- (46) Aristotle , Πολιτικά 1305 a37-b11.
- (47) Aristotle , Πολιτικά 1303 a1-10.
- (48) Clarke,Paul 2001,241 ;Aristotle , Πολιτικά 1273 b36-1274 a22.
- (49) Benjamin Jowett (trans.) 1977,113.
- (50) Aristotle , Πολιτικά 1304 a20-34.
- (٥١) فوكسس الطاغية احد الطغاة الذي لم يترك لنا التاريخ عنهم شيئاً يذكر .
- (٥٢) برياندروس احد الطغاة الذين استبدوا بالشعب في مدينة خالكيس .
- (53) H. 2008, 209 Davis;Πολιτικά 1276 b28-29, 1309 b35-37, 1308 a11-18.
- (54) Benjamin Jowett (trans.) 1977,159 ;Aristotle , Πολιτικά 1326 b3-7.
- (55) Ellis William 2005,166 ;Aristotle , Πολιτικά 1309 b37-1310 a8.
- (56) Ellis William(trans.) 2006,121 ;Aristotle , Πολιτικά 1309 a1-9.

- (57) Ross William 1995,165 ; Aristotle , Πολιτικά 1309 a27-31.
(58) Ellis William(trans.) 2006,139; Aristotle , Πολιτικά 1320 a5-18.
(59) H. 2008, 247 Davis.
(60) Aristotle , Πολιτικά 1320 a23-32.
(61) Benjamin Jowett ((trans.) 1977,147 ; Aristotle , Πολιτικά 1320 a36-b14.
(62) Aristotle , Πολιτικά 1320 a36-b14
(63) Ellis William 2005,177 ; Aristotle , Πολιτικά 1309 a15-20.
(64) Simpson Peter 2002, 393; Aristotle , Πολιτικά 1308 b13-20.
(65) Aristotle , Πολιτικά 1308b32-34.
(66) Martin , Thomas R 2003, 11.
(67) Aristotle , Πολιτικά 1310a13-16.
(68) Martin , Thomas R 2003, 11.
(69) Simpson Peter 2002, 293.
(70) Aristotle , Πολιτικά 1337a32-34.
(71) Regan, Richard 2007, 74.
(72) Aristotle , Πολιτικά 1260b13-21.
(73) Benjamin Jowett (trans.) 1977,114:115 ; Aristotle , Πολιτικά 1304 b26-1305 a8.
(74) Benjamin Jowett ((trans.) 1977,189.
(75) Aristotle , Πολιτικά 1302a29-34.
(76) Aristotle , Πολιτικά 1302 b28-34.
(77) Ellis William(trans.) 2006,120-121; Aristotle , Πολιτικά 1308 b20-25.

قائمة المصادر:

Aristotle, 1959 , Πολιτικά, Loeb Classical Library.

أرسطو ١٩٥٧، السياسات، نقله عن الأصل اليوناني الأب أوغسطين بربارة البولسي.
بيروت .

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

شعبان الطاهر الأسود ٢٠٠٣، علم الاجتماع السياسي والثورة - القاهرة : الدار
المصرية اللبنانية.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Benjamin , Jowett (trans.) 1977, Politics . Forgotten Books.
- Clarke,Paul Barry 2001, Encyclopedia of Democratic Thought, Routledge.
- Davis, H. W. C. 2008, Politics , Cosimo, Inc.
- Ellis William 2005,The Politics of Aristotle :a Treatise on Government . Kessinger Publishing.
- Ellis William (trans.) 2006, Aristotle's Politics. Echo Library.
- Garland, Lynda 2010, Ancient Greece: Social and Historical Documents from Archaic Times to the Death of Alexander the Great, Taylor & Francis.
- Goldberg, Robert1990, Democracy and Justice in Aristotle's Politics , PH.D. University of Toronto.
- Lord Carnes. 1991, Essays on the Foundations of Aristotelian Political Science, University of California Press.
- Mansfield, Harvey 1989. Taming the Prince. The Ambivalence of Modern Executive Power, Newyork : the Free Press.
- Martin, Thomas 2003, Democracy in the Politics of Aristotle, Cambridge University Press.
- Miller Fred 1995, Nature, Justice, and Rights in Aristotle's Politics Clarendon Press.
- Morrall , John 1977, Aristotle . London : George Allen and Unwin.
- Nagle D. B. 2006 ,The Household as the Foundation of Aristotle's Polis, Cambridge University Press.
- Nichols Mary ,1992, Citizens and Statesmen : a Study of Aristotle's Politics, Rowman & Littlefield.
- Ober Josiah 2001, Political Dissent in Democratic Athens, Intellectual Critics of Popular Rule Princeton University Press.
- Richard Kraut 2005, Aristotle's Politics, Critical Essays, Rowman & Littlefield.

- Ross William David 1995, Aristotle, with a New Introduction by Acrril John , Routledge.
- Simpson Peter 2002. A Philosophical Commentary on the Politics of Aristotle, Univ of North Carolina Press.
- Stone Julius 1965, Human law and human justice. Stanford University Press.
- Regan, Richard 2007. Commentary on Aristotle Politics, Hackett Publishing Company.
- Warrington John (EDT.) ,1961 Aristotle's Politics, and Athenian Constitution. London: J.M. Denteny: E.P. Dutton.